

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الممتنعون
٦١٣٢ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2009/248)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2009/276)		عضو واحد في المجلس (تركيا)	القرار ١٨٧٣ (٢٠٠٩) ١-١٤ (تركيا) - لا أحد
٦٢٣٩ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2009/609)؛ وتقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص (S/2009/610)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2009/641)		عضو واحد في المجلس (تركيا)	القرار ١٨٩٨ (٢٠٠٩) ١-١٤ (تركيا) - لا أحد

٢٥ - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف - الحالة في البوسنة والهرسك
عرض عام

اتفاق دايتون^(٣٨٧) الذي أنهى القتال في ذلك البلد في
عام ١٩٩٥.

وخلال هذه الفترة، مدد المجلس مرتين لمدة ١٢ شهرا
كل مرة الإذن بوجود قوة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف
شمال الأطلسي، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك
الإذن باتخاذ الدول الأعضاء المشاركة جميع التدابير اللازمة من
أجل مساعدة المنظمين معا في أداء مهمتهما^(٣٨٨).

١٩ أيار/مايو و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨:
الإحاطتان اللتان قدمهما الممثل السامي

في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة
قدمها الممثل السامي الذي أبلغ المجلس أن البوسنة والهرسك

(٣٨٧) S/1995/999.

(٣٨٨) القراران ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩). وللحصول على
المزيد من المعلومات، انظر الجزء الثامن فيما يتعلق بولاية قوة
الاتحاد الأوروبي.

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن
سبع جلسات بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، واتخذ ثلاثة
قرارات. واستمع المجلس، خلال هذه الجلسات، إلى إحاطات
منتظمة قدمها الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن
البوسنة والهرسك وتناول فيها التطورات السياسية الجارية في
البلد، وردود الأفعال المتعلقة بالحالة في كوسوفو، والتعاون
مع المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وقوة تحقيق
الاستقرار المتعددة الجنسيات (قوة الاتحاد الأوروبي)، ووجود
منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المتواصل في البلد، وهي
المنظمة التي كان المجلس قد كلفها بكفالة استمرار
الامتثال للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك

الأوروبي والعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وأشار أيضا إلى أنه لا تزال هناك عدة التزامات يتعين الوفاء بها، من قبيل اعتماد قانون بشأن ممتلكات الدولة، واستراتيجية بخصوص إصلاح قطاع القضاء، واستراتيجية بشأن جرائم الحرب. وفيما يتعلق بالإصلاح الدستوري، حذر من يسعون إلى النيل من اتفاق دايتون من مغبة هذا النهج الذي يمكن أن يعرض النتائج التي سبق تحقيقها للخطر. فاستكمال الاتفاق ممكن ومستصوب، ولكن يجب أن يكون نتيجة توافق آراء داخلي وصيغة توفيقية وألا يفرض من الخارج أبدا^(٣٩٢).

ورحب جميع أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرز في البوسنة والهرسك، ولا سيما اعتماد قانوني إصلاح الشرطة، والتوقيع الوشيك على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وقالت عدة وفود إن على جميع الأطراف أن تحترم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، وفقا لاتفاق دايتون. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء المجلس عن معارضتهم النداءات الداعية إلى انفصال أحد الكيانين وحثوا على تكثيف الحوار والتفاوض سعيا إلى تحقيق دولة متعددة القوميات تنعم بالاستقرار والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شدد عدة متكلمين على ضرورة عدم إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وحثوا البوسنة والهرسك وصربيا على التعاون الكامل مع المحكمة ونقل هؤلاء المجرمين إلى ولايتها القضائية. وأعرب ممثل صربيا عن رأي مخالف للتعليقات الواردة في تقرير الممثل السامي المتعلقة باحتمال وجود هارين من العدالة في صربيا وعدم تعاون بلده وعدم تنفيذ الأحكام القضائية^(٣٩٣).

(٣٩٢) لمرجع نفسه، الصفحات ٧ - ٩.

(٣٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

اتخذت خطوة هامة صوب تحقيق استقرار الحالة السياسية. وأضاف أن البوسنة والهرسك غدت، في أعقاب اعتماد قانونين جديدين بشأن إصلاح الشرطة، على وشك التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهي تتجه نحو الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وتوصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام^(٣٨٩) أيضا إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من الشروط لعملية الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن رد فعل الجمهور على إعلان كوسوفو الاستقلال كان هادئا نسبيا^(٣٩٠)، فقد ربطت قيادة جمهورية صربسكا رسميا وضع ذلك الكيان في المستقبل بوضع كوسوفو. وعلى وجه التحديد، أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارا ينص على أنه إذا اعترفت أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستقلال كوسوفو، بات لجمهورية صربسكا الحق في تحديد مركزها القانوني المستقبلي عن طريق إجراء استفتاء. وأوضح الممثل السامي أنه رفض علنا هذا الادعاء، مؤكدا أنه لا يحق لأي من كياني البوسنة والهرسك الانفصال عن البوسنة والهرسك، بموجب اتفاق دايتون، وهو موقف تبناه أيضا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام^(٣٩١).

وأشار ممثل البوسنة والهرسك إلى العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك إحراز تقدم بشأن الانضمام إلى الاتحاد

(٣٨٩) أنشئ مجلس تنفيذ السلام في عام ١٩٩٥. والبلدان الأعضاء في المجلس التوجيهي هي الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان ورئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية ومنظمة المؤتمر الإسلامي (انظر: S/1995/1029، المرفق).

(٣٩٠) للحصول على المزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٢٥ بء.

(٣٩١) S/PV.5894، الصفحات ٢-٧.

صنع القرار في مؤسسات البلد يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ولا يخضعون للمساءلة عما يتخذونه من قرارات سيئة. وشدد أيضا على الأهمية البالغة لاحترام كل من جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك بوصفهما جزأين أساسيين من البوسنة والهرسك^(٣٩٧).

وأشاد معظم أعضاء المجلس بإحراز التقدم في البوسنة والهرسك، بما في ذلك في ما يتعلق بتنفيذ الشروط اللازمة للانتقال إلى مكتب لممثل خاص للاتحاد الأوروبي، وخاصة التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. بيد أن بعض الأعضاء أعرب عن أسفهم لما أطلق عليه البعض فقدان الزخم منذ التوقيع على ذلك الاتفاق. وجرى الإعراب عن قلق شديد إزاء المناخ السياسي السائد في البلد، لا سيما استخدام خطاب يحث على التفرقة ذي نزعة قومية يهدد بتقويض اتفاق دايتون ووحدة أراضي هذا البلد.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن أي إصلاح للهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق دايتون لا يمكن أن يقوم إلا على أساس توافق آراء جميع الجهات، وأن فرض نوع من المعادلة أو الوصفة، خاصة باستخدام ما يسمى بسلطات بون^(٣٩٨)، غير مقبول ومحكوم عليه بالفشل^(٣٩٩). وأعربت ممثلة المملكة المتحدة عن اعتقادها بأنه ينبغي ألا تستخدم سلطات بون إلا لماما وعند الاقتضاء فحسب، مؤكدة أن تلك السلطات قائمة فعلا وأن المجلس أيدتها في قرار اتخذته في إطار

(٣٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٣٩٨) عند اختتام مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، حول مجلس تنفيذ السلام للممثل السامي سلطات اتخاذ قرارات ملزمة لكفالة تنفيذ اتفاق دايتون، وذلك في عدة حالات منها تغيب موظفي الدولة عن الاجتماعات دون سبب أو قيامهم، في رأي الممثل السامي، بانتهاك الالتزامات القانونية. بموجب الاتفاق (انظر: S/1997/97، المرفق).

(٣٩٩) S/PV.6033، الصفحة ١٤.

وأشار ممثل الصين إلى أن الإعلان الانفرادي لاستقلال كوسوفو أحدث أثرا سلبيا على الوضع^(٣٩٤). وأعرب ممثلا كل من فرنسا والمملكة المتحدة عن اعتقادهما بأن إعلان استقلال كوسوفو يطوي فصلا أليما في تاريخ البلقان، وأنه قد حان الوقت لأن تتطلع المنطقة الآن إلى المستقبل في إطار أوروبا^(٣٩٥).

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة أخرى قدمها الممثل السامي. فأشار إلى أن توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ١٦ حزيران/يونيه شكل معلما هاما في مسيرة البوسنة والهرسك نحو الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يزال الخطاب السليبي ذو النزعة القومية هو القاعدة على صعيد الجبهة السياسية. وأشار إلى أن هناك تحديات كثيرة ما زالت تواجه اتفاق دايتون، سواء ضد الدولة وهياكلها أو ضد وجود جمهورية صربسكا بصفتها أحد كياني البوسنة والهرسك. وأبلغ مجلس الأمن بأن مجلس تنفيذ السلام استقر رأيه على أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ الشروط للانتقال إلى مكتب الممثل السامي إلى مكتب لممثل خاص للاتحاد الأوروبي، وبأنه مع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين على سلطات البوسنة والهرسك القيام به لاستكمال العمل. وأخيرا، أشار إلى أن قوة الاتحاد الأوروبي ستتحول إلى بعثة عسكرية أصغر غير تنفيذية حالما تسمح الظروف بذلك^(٣٩٦).

وأشار ممثل البوسنة والهرسك إلى أن بلده ما زال يحتاج لا إلى مجرد الاهتمام من المجتمع الدولي وإنما إلى المساعدة أيضا. ولكن يتعين تقديم المساعدة في شكل خدمات ومشورة، وليس في شكل ممثلين دوليين لهم سلطة

(٣٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (فرنسا)، و ٢٥ (المملكة المتحدة).

(٣٩٦) S/PV.6033، الصفحات ٢-٧.

وتقليل دور الكيانين، مما لا يسهم أيضا في تحسين الحوار. وفيما يتعلق بإحراز تقدم نحو الوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي، أشار إلى أن المهدفين المتصلين بتوزيع ممتلكات الدولة وإنهاء نظام الإشراف على مقاطعة برتشكو لم يتم بلوغهما بالكامل، ولذا لم يتمكن مجلس تنفيذ السلام من أن يأذن بإغلاق مكتب الممثل السامي. واضطر الممثل السامي أيضا بسبب عدم إحراز تقدم في هذا المجال لاستخدام سلطاته التنفيذية في عدد من المناسبات. ومع ذلك، قال إن استخدام سلطات يون تقلص على مدى عدة سنوات حلت. وفي الختام، أكد مع الترحيب بتمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي بموجب القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٨) أن من الضروري أن يبت مجلس تنفيذ السلام في تحديد دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك و الولاية المنوطة به بعد إغلاق مكتب الممثل السامي، نظرا إلى أن التحديات الناجمة عن اتفاق دايتون ستظل قائمة^(٤٠١).

وردا على هاتين الإحاطتين، أشار ممثل البوسنة والهرسك إلى أن مجلس الوزراء ما انفك يبذل كل ما في وسعه لكفالة أن تمضي البوسنة والهرسك قُدما في طريقها إلى التكامل الأوروبي- الأطلسي في بيئة تتسم، في أغلب الأحيان، بالتراضي والحوار والتوافق في الآراء. ومع ذلك أشار إلى بعض النجاحات التي تحققت في الآونة الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالإيفاء بالمتطلبات الواردة في خريطة طريق المفوضية الأوروبية لتحرير نظام منح تأشيرات السفر، وبمكافحة الجريمة المنظمة. وذكر أن النجاح في تحرير نظام منح التأشيرات طغت عليه عمليات أخرى أقل نجاحا أو محاولات إصلاح. وشدد على أن ربط مسألة تحرير نظام التأشيرات بأي عملية أخرى ستنتج عنه نتائج عكسية، وأعرب عن الأمل في أن تمنح المفوضية الأوروبية في القريب العاجل توصية إيجابية في هذا المجال. وانتقد تقرير الممثل السامي باعتباره مفرطا

(٤٠١) S/PV.6130، الصفحات ٢-٦، و S/PV.6222، الصفحات ٢-٦.

الفصل السابع من الميثاق. وأعربت عن تأييدها للممثل السامي في تقييمه بشأن استخدام هذه السلطات أو عدم استخدامها في كل مناسبة بعينها^(٤٠٠).

٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩: تعيين الممثل السامي الجديد

في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعرب المجلس في القرار ١٨٦٩ (٢٠٠٩)، من بين أمور أخرى، عن ترحيبه بتعيين المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ فالتين إنزكو ممثلا ساميا خلفا للسيد ميروسلاف لايتشاك، وموافقته على هذا التعيين. وأحاط المجلس علما بالإعلانين الصادرين عن المجلس التوجيهي المؤرخين ٢٧ شباط/فبراير و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين اللازمين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب لممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

٢٨ أيار/مايو و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: الإحاطتان اللتان قدمهما الممثل السامي

في ٢٨ أيار/مايو و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل السامي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون. فأشار إلى أن الفترة المنقضية منذ بداية عام ٢٠٠٩ اتسمت باستمرار المشاكل السياسية وعدم إحراز تقدم في جداول الأعمال الرئيسية المطلوبة من أجل تحقيق التكامل الأوروبي- الأطلسي وإغلاق مكتب الممثل السامي. ولم تستوعب قيادة جمهورية صربسكا أن لسلطات الدولة والكيانين ولايتين منفصلتين وواضحتي العالم. وفي الوقت نفسه، دعا عدد من القادة السياسيين في اتحاد البوسنة والهرسك إلى الاضطلاع بدور أقوى على مستوى الدولة

(٤٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي، مشددا على الافتقار إلى الموضوعية والتوازن في التقارير التي أعدها الممثل السامي، إلى أن التأكيدات بشأن مزاعم تفاقم الاحتكاك بين الأطراف البوسنية وازدياد احتمالات اندلاع نزاع بينها تتناقض مع الاستنتاجات الإيجابية التي توصلت إليها التقارير التي يتلقاها المجلس من قوات الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أن مكتب الممثل السامي نفسه قد أصبح مؤسسة تعمل على زعزعة الاستقرار، وأن التعجيل في استخدام سلطات بون دون مبرر يقود لا محالة إلى تصعيد التوتر في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الاتحاد الروسي قد دعا منذ وقت طويل إلى وضع حد لتلك الآلية البالية. وأشار إلى أن النظر إلى البوسنة والهرسك بمنظور أوروبي له أهمية رئيسية، فذكر أن السعي إلى ربط مسألة وضع البوسنة كمرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بموضوع الإصلاح الدستوري الوارد في مبادرة بوتير لن يقود عملية التسوية في البوسنة والهرسك إلا إلى طريق مسدود. فالتغيير الدستوري لا يمكن إلا أن يكون ثمرة توافق آراء داخلي يتحقق بصورة مستقلة ودون ضغوط خارجية^(٤٠٣).

(٤٠٣) S/PV.6130، الصفحتان ٢٥ و ٢٦، و S/PV.6222، الصفحتان ١٦ و ١٧.

في السلبية، مشيرا إلى أن البوسنة والهرسك قد انتخبت للتو عضوا في مجلس الأمن. ورغم اعترافه بأهمية الإصلاح الدستوري، شدد على وجوب أن يكون ثمرة حوار داخلي وحل توافقي وعلى ألا يفرض من الخارج^(٤٠٢).

وأعرب معظم المتكلمين عن أسفهم لإحراز تقدم ضئيل نحو الوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي، ولا سيما إصلاح الدستور لجعله متسقا مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإصلاحات الرامية إلى تحسين كفاءة المؤسسات. وأعربوا أيضا عن القلق إزاء تزايد الخطاب ذي النزعة القومية المناهض لاتفاق دايتون، ولا سيما من جانب سلطات جمهورية صربسكا، فضلا عن الافتقار إلى دعم مكتب الممثل السامي، والاعتداءات على مؤسسات الدولة. وشدد الكثيرون أيضا على ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن الإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب قضائيا. بيد أن عدة متكلمين أقرروا بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، بما في ذلك قيامها مؤخرا بإصدار تشريع بشأن تحرير نظام منح التأشيرات.

(٤٠٢) S/PV.6130، الصفحات ٦-٩، و S/PV.6222، الصفحات ٧-١١.

الجلسات: الحالة في البوسنة والهرسك

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٥٨٩٤	الرسالة المؤرخة ٦ أيار/		المادة ٣٧	جميع أعضاء	
١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨	مايو ٢٠٠٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/300)		البوسنة والهرسك (رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك)، وصربيا، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)	المجلس، وكافة المدعويين	
			المادة ٣٩		
			الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك		

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦٠٢١ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/705)	مشروع القرار الذي قدمته ٨ دول ^(١) (S/2008/720)	المادة ٣٧ البوسنة والهرسك، وألمانيا		القرار ١٨٤٥ (٢٠٠٨) (١٥- لا أحد - لا أحد)
٦٠٣٣ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/705)	تقرير عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (S/2008/732، المرفق)	المادة ٣٧ البوسنة والهرسك (رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك)	جميع أعضاء المجلس ^(ب) ، وكافة المدعويين	
٦٠٩٩ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩		مشروع القرار الذي قدمته ٩ دول ^(ج) (S/2009/154)	المادة ٣٧ البوسنة والهرسك، وألمانيا، وإيطاليا		القرار ١٨٦٩ (٢٠٠٩) (١٥- لا أحد - لا أحد)
٦١٣٠ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩	الرسالة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/246)		المادة ٣٧ البوسنة والهرسك (رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك)، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وصربيا	جميع أعضاء المجلس، وكافة المدعويين	
٦٢٢٠ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/588)	مشروع القرار الذي قدمته ٩ دول ^(د) (S/2009/591)	المادة ٣٧ البوسنة والهرسك، وألمانيا، وإيطاليا		القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩) (١٥- لا أحد - لا أحد)
	الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/525)				

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦٢٢٢	الرسالة المؤرخة		المادة ٣٧	جميع أعضاء البوسنة والهرسك	
٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/588)		(رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك)، وصربيا، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)	المجلس، وكافة المدعويين	
			المادة ٣٩	الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك	

(أ) الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وكرواتيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(ب) أدلى ممثل فرنسا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

(ج) الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وتركيا وفرنسا وكرواتيا والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة.

(د) الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وتركيا وكرواتيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة.

باء - قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩) عرض عام

١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨: إعلان كوسوفو الانفرادي الاستقلال

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٢ جلسة، بما في ذلك ثلاث جلسات مغلقة،^(٤٠٤) وأصدر بيانا رئاسيا واحدا بشأن البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)". وناقش المجلس في الجلسات الحالة في كوسوفو^(٤٠٥)، وإعلان الاستقلال الانفرادي الصادر عن جمعية كوسوفو، والأعمال التي تضطلع بها (٤٠٤) الجلسة ٥٨٢٢ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، والجلسة ٥٨٣٥ المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، والجلسة ٥٨٧١ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. (٤٠٥) يراد بالإشارات إلى كوسوفو أنها ترد في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى بيان أدلى به رئيس صربيا الذي عرض موقف بلده من ضرورة تسوية مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل من خلال حل توافقي. وأشار إلى أن صربيا شاركت بصورة بناءة في السنتين الماضيتين في المفاوضات المتعلقة بتحديد مركز إقليمها الجنوبي في المستقبل، وتقدمت بعدد من المقترحات التي تؤيد منح الإقليم أقصى قدر ممكن من الحكم الذاتي قياسا على الطريقة التي لجأت إليها الصين لحل قضية كل من هونغ كونغ وماكاو، وفنلندا لحل مسألة تحديد مركز جزر آلاندا. وللأسف، لم تتمخض نتائج عن المفاوضات التي جرت تحت

(٤٠٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول المتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الروسي^(٤١٠) اللتين طلبا فيها عقد جلسة طارئة للنظر في الإعلان الانفرادي لاستقلال المقاطعة الصربية كوسوفو وميتوهيا الصادر عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكان معروضا على المجلس أيضا الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو^(٤١١)، الذي أحاط علما بإعلان جمعية كوسوفو الاستقلال. ورحب مجلس الاتحاد الأوروبي أيضا باستمرار وجود المجتمع الدولي استنادا إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولاحظ أن الدول الأعضاء فيه ستتخذ قرارات، وفقا لممارستها الوطنية والقانون الدولي، بشأن علاقاتها مع كوسوفو. وأكد مجلس الاتحاد الأوروبي، من جديد تمسكه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، ومنها مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، وبجميع قرارات مجلس الأمن. بيد أنه أكد اقتناعه بأن كوسوفو تشكل حالة فريدة لا تشكك في هذه المبادئ والقرارات، نظرا للصراع الذي نشب في التسعينات من القرن الماضي والفترة المطولة للإدارة الدولية في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي رسالة مستقلة^(٤١٢)، أشار الاتحاد الأوروبي إلى اعترامه إرسال بعثة تتصل بسيادة القانون في كوسوفو في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأحاط المجلس علما بقراره تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو.

وفي الجلسة، أبلغ الأمين العام المجلس بأن جمعية مؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي قد اعتمدت إعلانا للاستقلال في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد صوت جميع النواب الحاضرين البالغ عددهم ١٠٩ نواب مؤيدين ذلك الإعلان في غياب نواب صرب كوسوفو العشرة. وأكد

رعاية اللجنة الثلاثية الدولية للوساطة^(٤١٧). وأشار إلى أن "الحجة الوحيدة" التي تقدم بها الجانب الآخر تمثلت في أن "سلوبودان ميلوسيفيتش ونظامه كانا الطرف الملام على الحالة في كوسوفو"، وأنه زعم أن كوسوفو تستحق الاستقلال بسبب أخطاء النظام السابق. وذكر أن صربيا وشعبها شهدا أيضا أوقاتا حالكة للغاية بفعل الأخطاء التي ارتكبتها النظام السابق، لكن لا يحق لأحد أن يزعم استقرار صربيا باتخاذ قرارات أحادية الجانب ستكون لها أيضا عواقب على مناطق أخرى تعاني من المشاكل المتعلقة بالترعة الانفصالية العرقية. ولذا أعرب عن اعتقاده أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية بغية التوصل إلى حل يقبله الجميع لكفالة حكم ذاتي واسع يضمن جميع الحقوق لألبان كوسوفو. وأكد أن حرمان ديمقراطية شرعية من جزء لا يتجزأ من أراضيها رغما عنها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، ودعا المجلس إلى الحيلولة دون اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تتعلق باستقلال كوسوفو. وفي الختام، شدد على أن صربيا لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو، وأنها ستحافظ على سلامتها الإقليمية وسيادتها مستخدمة جميع الوسائل الديمقراطية والحجج القانونية والدبلوماسية، ولكن دون اللجوء إلى العنف أو الحرب^(٤١٨).

وعقب البيان الذي أدلى به رئيس صربيا، عقد المجلس جلسة خاصة أجرى خلالها رئيس صربيا تبادلا للآراء مع السيد هاشم تقي الذي تكلم بالنيابة عن السلطات في كوسوفو^(٤١٩).

وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اجتمع المجلس استجابة للرسالتين الموجهتين من ممثلي صربيا والاتحاد

(٤١٧) تألفت اللجنة الثلاثية الدولية للوساطة من ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

(٤١٨) S/PV.5821، الصفحات ٢-٦.

(٤١٩) الجلسة ٥٨٢٢.

(٤١٠) S/2008/103 و S/2008/104 تباعا.

(٤١١) S/2008/105.

(٤١٢) S/2008/106.

العالم. وأكد من جديد أنه بينما لا تهدد صربيا أحدا بالعنف فإن حكومته لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو^(٤١٥).

وبالإضافة إلى ذلك، طلب ممثل صربيا الذي حظي بتأييد قوي من ممثل الاتحاد الروسي من المجلس اتخاذ إجراءات فعّالة لضمان الاحترام الكامل لجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يصدر تعليمات واضحة لا لبس فيها إلى مثله الخاص في كوسوفو باستخدام سلطاته ويعلن أن العمل الانفرادي وغير القانوني المتمثل في انفصال كوسوفو باطلا ولاغيا، وحل جمعية كوسوفو لأنها أعلنت الاستقلال الذي يتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأكد أيضا أن الوجود الأممي الدولي في كوسوفو، أي القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، يجب أن يظل وجودا محايدا إزاء مسألة وضع كوسوفو، لأنه المسؤول عن حماية أرواح وممتلكات الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في الإقليم^(٤١٦).

وعلاوة على ذلك، قال ممثل الاتحاد الروسي إن بلده سيواصل الاعتراف بجمهورية صربيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقال إنه يتفق على أن الإعلان الانفرادي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووثيقة هلسنكي الختامية. وأكد أيضا على أن إطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدون استصدار القرار الضروري من المجلس وأن الولاية المسندة إليها لا تتفق مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأكد أن بعثة الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تشكل جزءا من الحضور المدني الدولي على النحو المحدد في ذلك القرار، نظرا لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا للفقرة ١ من تقرير

(٤١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٤١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨ (صربيا)؛ والصفحات ٨-١٠ (الاتحاد الروسي).

الإعلان أن كوسوفو تقبل قبولاً تاماً بالواجبات الواردة في الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو^(٤١٣) الذي كان قد أعدّه المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وتعهّد الإعلان باستمرار الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتزم باسم كوسوفو بمواصلة العمل البناء مع الأمم المتحدة. وذكر الأمين العام أن الحالة ظلت هادئة نسبياً في جميع أنحاء كوسوفو، باستثناء عدد قليل من الهجمات بالقنابل اليدوية المبلغ عنها في الشمال. وقال إن من المحتمل أن تكون للتطورات الأخيرة آثار تشغيلية هامة على بعثة الأمم المتحدة. وريثما يتم الحصول على توجيهات من المجلس، ستظل البعثة تعتبر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار القانوني لولايتها وستواصل تنفيذ ولايتها في ضوء الظروف المستجدة. وحث جميع الأطراف على إعادة تأكيد التزامها بالامتناع عن أي أعمال أو بيانات يمكن أن تعرض السلم للخطر، أو تحرض على العنف، أو تهدد الأمن في كوسوفو والمنطقة، وعلى التصرف وفقاً لذلك^(٤١٤).

وذكر ممثل صربيا إلى أنه سيكون قد وقع ظلم تاريخي إذا جرى حرمان "بلد صغير محب للسلام وديمقراطي في أوروبا" من أرضه بطريقة غير قانونية ورغمما عن إرادته. وأشار إلى أن الدولة الصربية ولدت في كوسوفو التي تمثل جزءاً أساسياً من هويتها. ورفض الحجة القائلة بأن كوسوفو تعلن استقلالها الآن بسبب الأخطاء التي ارتكبتها سلوبودان ميلوسيفيتش وأن الألبان طالبوا بالاستقلال حتى قبل سلوبودان ميلوسيفيتش. وأخيراً، شدد على أن إعلان الاستقلال الانفرادي يمثل سابقة ستعود بضرر لا يمكن تلافيه على النظام الدولي بالنظر إلى وجود العشرات "من نماذج كوسوفو" في

(٤١٣) S/2007/168/Add.1.

(٤١٤) S/PV.5839، الصفحات ٢-٥.

وكوسوفو في تلك المنظمة الإقليمية^(٤٢١). فيما اكتفى ممثل بور كينا فاسو بالإحاطة علما بالحالة ودعا جميع الأطراف إلى تفادي أية أعمال عنف^(٤٢٢).

بيد أن متكلمين آخرين أكدوا أنه كان يتعين تكريس المزيد من الوقت لعملية التفاوض، وأن إعلان الاستقلال كان سابقا لأوانه. وأكدوا بوجه خاص على أهمية احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول في الميثاق وشددوا على أن جميع التدابير يلزم اتخاذها وفقا للقرار ١٢٤٤ على (١٩٩٩). وأشاروا إلى أن المجلس والمجتمع الدولي ينبغي لهما أن يشجعا صربيا وكوسوفو على الاستمرار في السعي إلى إيجاد حل يقبلان به بالطرق السياسية والدبلوماسية^(٤٢٣).

وأعرب ثلثة من المتكلمين عن القلق لأن الإعلان ينشئ سابقة خطيرة^(٤٢٤). وذكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن من الأهمية بمكان أن يؤكد المجلس على تقيده المطلق باحترام الوحدة الترابية للدول، وأن ما جرى لا يمكن أن يمثل سابقة يُقاس عليها أو يُحتج بها^(٤٢٥). وعلى العكس من ذلك، أشار عدة ممثلين إلى أن استقلال كوسوفو يمثل حالة فريدة من نوعها لا يمكن النظر فيها إلا في سياق تفكك يوغوسلافيا الذي أدى إلى إنشاء دول جديدة مستقلة،

(٤٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(٤٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٤٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (الصين)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٩ (فييت نام)؛ والصفحة ٢١ (جنوب أفريقيا).

(٤٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (فييت نام)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (الجماهيرية العربية الليبية).

(٤٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

الأمين العام^(٤١٧)، تغطي كل الحيز المخصص للحضور المدني الدولي بموجب ذلك القرار. وأخيرا، حذر من أن يشكل القرار سابقة خطيرة، وأعرب عن أمله في إمكانية التوصل إلى حل يوافق عليه الطرفان^(٤١٨).

وأعرب عدة ممثلين عن أسفهم لفشل المفاوضات، ولكنهم ذكروا أن حكوماتهم ستعترف بكوسوفو كدولة جديدة تحت إشراف دولي بعد أن أصبح استقلال كوسوفو يمثل الآن واقعا. وأشاروا إلى أن الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو أوصى بالاستقلال الخاضع لإشراف المجتمع الدولي، وأن هذا الأمر حظي بتأييد طائفة واسعة جدا من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام والاتحاد الأوروبي^(٤١٩). وبالمثل، أشار ممثل كرواتيا إلى أن الاعتراف بالاستقلال هو قرار سيادي لكل دولة بمفردها وأن حكومة بلده ستشرع في إجراءات الاعتراف إثر إجراء تحليل عميق لكل الوقائع ذات الصلة وللآثار المترتبة على إعلان كوسوفو استقلالها^(٤٢٠).

أما ممثل بنما فقد أبرز أنه وقد ولى زمن التفكير في الانفصال، ينبغي أن ينصب التركيز الآن على إيجاد خيارات تشمل تعددية الأعراق والاندماج الإقليمي. ولذلك ناشد الاتحاد الأوروبي، ولا سيما البلدان التي أيدت إعلان استقلال كوسوفو، أن يكفل أن الانشقاق السياسي الذي وقع اليوم سيتم حله قريبا من خلال التسريع بإدماج كل من صربيا

(٤١٧) S/1999/672.

(٤١٨) S/PV.5839، الصفحات ٨-١٠.

(٤١٩) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٢ (بلجيكا)؛ والصفحات ١٢-١٥ (إيطاليا)؛ والصفحات ١٦-١٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٢-٢٤ (كوستاريكا)؛ والصفحات ٢٤-٢٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحات ٢٦-٢٧ (فرنسا).

(٤٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، اجتمع المجلس استجابة للطلب المقدم الممثل الدائم لصربيا من أجل النظر في اعتراف بعض الدول بإعلان الاستقلال الانفرادي على نحو غير قانوني^(٤٣٠). واستمع المجلس إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية صربيا الذي كرر الإعراب عن اعتراضاته على استقلال كوسوفو، وشدد على أن اعتراف نحو ٢٠ من الدول الأعضاء باستقلال كوسوفو أسهم في إحداث مزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في النظام الدولي وجعله متقلب الأطوار ويوفر لأي جماعة عرقية أو دينية متظلمة من عاصمتها دليلا إرشاديا لكيفية بلوغ أهدافها. وذكر أن الإعلان ارتكب اعتداء مباشرا على منطق العمل المتأصل في النظام الدولي، لأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يفرض على جميع الدول الأعضاء واجبا ملزما، في إطار الفصل السابع، يتمثل في احترام سيادة صربيا وسلامتها أراضيها. وفي حين أعرب عن ترحيبه بمشاركة الاتحاد الأوروبي في صربيا، أكد أن إنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي والفريق التوجيهي الدولي التابع لها يقعان بالفعل خارج نطاق معايير القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن أنشطتهما لا تتوافق إلى حد كبير مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. فكل من بعثة الاتحاد الأوروبي والفريق التوجيهي الدولي قد حددا لأنفسهما هدفا يتمثل في المساعدة على تنفيذ الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو الذي لم يعتمد المجلس أبدا^(٤٣١).

٢٠ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠٨: إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو

في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عرض الأمين العام تقييمه للوضع في كوسوفو وتصوره لسبل المضي قدما ببعثة

(٤٣٠) S/2008/162.

(٤٣١) S/PV.5850، الصفحات ٢-٦.

وكذلك الإدارة الدولية لكوسوفو، ومن ثم لا يعتبر سابقة بأي حال من الأحوال^(٤٣٦).

وبشأن مسألة ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي، رفض ممثل المملكة المتحدة فكرة أنه لا يمكن أن تنشر البعثة إلا بموافقة صريحة من مجلس الأمن. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي دأب على أن يكون جزءا من الوجود المدني الدولي في كوسوفو من البداية، وأن بعثة الأمم المتحدة تطورت ونمت خلال الأعوام التسعة الماضية، وتكيفت مع الظروف المتغيرة في إطار ولايتها الأصلية الواسعة وبدون أن يتطلب ذلك أي قرارات جديدة من المجلس^(٤٣٧). وفي هذا الصدد، لاحظ الأمين العام أن الدور المعزز للاتحاد الأوروبي سوف يتم تقييمه في إطار المفهوم الشامل لعمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأهداف الأمم المتحدة في كوسوفو وأهداف حماية تركة الأمم المتحدة في كوسوفو والبلقان^(٤٣٨).

وذكر ممثل بنما أنه مهما قيل من كلام مجتر عن الحقيقة، فإن الولاية الناشئة عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد تجاوزتها الوقائع. وأشار إلى أن عدم تحديد أي موعد نهائي لانتهاؤ البعثة يفسر السبب الذي جعل أعضاء المجلس عاجزين عن الاتفاق بشأن تعديل الولاية حسبما تقتضيه الظروف. وأشار إلى أنه يتعين تحديد موعد نهائي في جميع قرارات المجلس في المستقبل حتى يتسنى تغيير المواعيد النهائية وتعديلها بغية كفاءة اتساقها مع الوقائع التي تحاول التأثير عليها^(٤٣٩).

(٤٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (بلجيكا)؛ والصفحة ١٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٦ (فرنسا).

(٤٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٤٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٤٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

”المهام الجديدة“ التي تعتمز القوة الأمنية الدولية في كوسوفو الاضطلاع بها، بما في ذلك الإشراف على انسحاب فيلق حماية كوسوفو والإشراف وتقديم الدعم فيما يتعلق بإنشاء وتدريب ما يسمى بقوة أمن كوسوفو، وهي مؤسسة جديدة لم يوافق مجلس الأمن على عملية إنشائها^(٤٣٣).

وتكلم السيد فاتمير سيديو بصفته رئيس كوسوفو فقال إن الانتقال إلى المركز الجديد قد تم بصورة جيدة. وقد استند أهل كوسوفو إلى الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو كإطار توجيهي فاعتمدوا دستوراً جديداً وتشريعات أخرى، وظل يسود معظم كوسوفو الهدوء والنظام، باستثناء حوادث عنف قليلة. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أشار إلى أنه على مدى السنوات الماضية عملت البعثة فعلاً على نقل مسؤوليات الحكم تدريجياً إلى مؤسسات كوسوفو الجديدة وقلصت وجودها الفعلي وعدد موظفيها مع تحسن الوضع. ورحب بالتالي بخطة الأمين العام لتعديل دور البعثة. وأقر بأن معالجة وضع طوائف الأقليات في كوسوفو هو العنصر الأهم للحفاظ على السلام. ولذلك أعرب عن قلقه لترويج صربيا لسياسة يسميها قادتھا ”الفصل العملي للأقلية الصربية عن الأقلية الألبانية في كوسوفو“. وشدد على أن سياسة التفرقة تقوض الحكم المتعدد الأعراق الذي تعمل الأمم المتحدة على تعزيزه في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩^(٤٣٤).

وأيد عدد من الممثلين الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة وزيادة حجم مشاركة الاتحاد الأوروبي. وذكر عدة متكلمين أيضاً أنه في غياب قرار لمجلس الأمن في هذه المسألة، يتمتع الأمين العام، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بصلاحيّة

(٤٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٤٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو بوصفها تمثل الوجود المدني الدولي في كوسوفو في ظل مشهد يتسم بالتعقيد والحساسية الهائلين. فكل التطورات الأخيرة، مثل العنف الذي جرى في المراكز الجمركية في ميتروفيتشا والانتخابات التي نظّمها الصرب وإعلان دستور جديد في بريشتينا، قد غيرت البيئة التي تعمل فيها البعثة تغييراً عميقاً. وإدراكاً منه للانقسامات التي يشهدها المجتمع الدولي، شدد على أن الأمم المتحدة اتخذت موقف حياد صارم بشأن مسألة مركز كوسوفو. لكن البعثة لم تعد قادرة على أداء مهامها بفعالية بوصفها إدارة مؤقتة. ومن ثم اقترح الأمين العام تعديل الجوانب التشغيلية للوجود المدني الدولي في كوسوفو وإعادة تشكيل معالم وهيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي ستواصل الاضطلاع بالمهام المتصلة بشؤون منها الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود، والتراث الصربي. ورحب كذلك بإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقال إن تولى الاتحاد الأوروبي القيام بدور معزز يخدم المصالح العليا للأمم المتحدة^(٤٣٢).

وأعرب رئيس صربيا عن القلق لأن الدستور الجديد يلغي عملياً السلطات الحالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصفتها إدارة مدنية مؤقتة ولأن تقرير الأمين العام يعطي انطبعا بالرضوخ للانتهاك غير المبرر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأفاد بأنه، في انتظار اكتمال العملية المتوخاة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لتقرير مركز كوسوفو في المستقبل، يتعين على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، أن يواصل الاضطلاع بدوره المحوري المتمثل في المحافظة على السلام والاستقرار في كوسوفو. وأي ”إعادة تشكيل“ للبعثة ينبغي أن تكون بقرار من المجلس. وأعرب أيضاً عن القلق لأن

(٤٣٢) S/PV.5917، الصفحات ٢-٥.

الممتلكات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو أو إلى الممثل المدني الدولي نقل غير مقبول، وأن أي محاولة للاعتراف بالوجود المدني الدولي في كوسوفو، مع تعمد إخفاء المعلومات عن مجلس الأمن كما كان الشأن في أنشطة الممثل الخاص السابق للأمين العام، محاولة مرفوضة^(٤٣٩).

وفي ٢٥ تموز/يوليه و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقال الممثل الخاص في إحاطتيه إن الحالة الأمنية ظلت هادئة ومستقرة عموماً. ومع ذلك، ما زالت الحالة السياسية والمشهد المؤسسي يتصفان بالتعقيد. ورغم اعتراف ٥٢ من الدول الأعضاء بكوسوفو حتى ذلك الحين، فإن سير عملية الاعتراف بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا يعوق قدرة كوسوفو على إقامة علاقات مع الجهات الفاعلة الخارجية، والانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية، وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي. وواصلت الحكومة والرئاسة والجمعية، بمساعدة العديد من الدول الأعضاء التي اعترفت بكوسوفو، توطيد سيطرتها وبسط سلطتها على المؤسسات في كوسوفو. ولاحظ أن الطابع السياسي أصبح يغلب على دور بعثة الأمم المتحدة حيث أصبحت مثلاً بمثابة حلقة وصل لعملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وأوضح بأنه لم يعد من العملي أن تمارس بعثة الأمم المتحدة مهامها بوصفها إدارة، ولذلك فهي تعيد توجيه وجودها في الميدان للتركيز على المناطق التي تقطنها الطوائف غير الألبانية، مع تكليفها بولاية رصد مصالح تلك الطوائف والاحتفاظ بدور الوسيط والداعم. وأشار أيضاً إلى أنه حالما تنتشر بعثة الاتحاد الأوروبي في جميع

(٤٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي).

تغيير شكل الوجود المدني الدولي في كوسوفو، على نحو ما جرى عدة مرات^(٤٣٥). بيد أن ممثل المملكة المتحدة أعرب عن أسفه لكون الاقتراح لا يأخذ الوجهة التي يعتقد بلده أنه ينبغي أن يأخذها، بينما اعتبر ممثل الولايات المتحدة أنه يذهب إلى أبعد مما كان ينبغي إذ يقترح، على ما يبدو، قيام الأمم المتحدة بدور أقوى وأطول أمداً في كوسوفو مما يلزم، ورأى أن الأمين العام كان ينبغي أن يعترف بمزيد من الوضوح بأنه لم يعد في وسع الأمم المتحدة أن تقوم بهذا الدور الكبير في كوسوفو في ظل الظروف الراهنة^(٤٣٦).

وأعرب ممثل الصين عن اعتقاده أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل إجراء اتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية حتى تكون خطة إعادة التشكيل أكثر موثوقية وممكنة التطبيق ومركزة على الحل الملائم لمسألة كوسوفو^(٤٣٧).

وشدد ممثلاً الاتحاد الروسي وقيمت نام على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال ساري المفعول سريانا تاماً وأن إعادة تشكيل البعثة لا يمكن أن تتم دون موافقة صريحة من مجلس الأمن^(٤٣٨). واعتبر ممثل الاتحاد الروسي كذلك نشر بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وتشكيل الفريق التوجيهي الدولي، دون تكليف من مجلس الأمن، أمرين غير قانونيين. وقال إن أي نقل للمهام أو

(٤٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١١ (إيطاليا)؛ والصفحة ١٢ (بنما)؛ والصفحات ١٢-١٤ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (بلجيكا)؛ والصفحتان ١٨-١٩ (بور كينا فاسو)؛ والصفحتان ٢٠-٢١ (كرواتيا)؛ والصفحتان ٢١-٢٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (كوستاريكا)؛ والصفحات ٢٣-٢٦ (الولايات المتحدة).

(٤٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١-٢٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٣-٢٦ (الولايات المتحدة).

(٤٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (الصين).

(٤٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (فييت نام).

فتوى محكمة العدل الدولية ستكون نزيهة وموضوعية وأنها ستؤكد من جديد موقف كوسوفو^(٤٤٤).

وخلال المناقشات التي تلت ذلك، رحب معظم المتكلمين بتوصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مما سمح بنشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبتوصل صربيا والأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن مقترح النقاط الست. وشدد عدد من المتكلمين على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال ساري المفعول سريانا تماما، وعلى أن أي تعديل للبعثة سيتخذ طابعا تقنيا بحتا. وفيما يتعلق بإحالة الجمعية العامة المسألة إلى نظر محكمة العدل الدولية، رحب ممثل جنوب أفريقيا بقرار الجمعية العامة وأعرب عن رأيه بأن حكم المحكمة سيساعد على توضيح الوضع^(٤٤٥)، في حين لاحظ ممثل المملكة المتحدة أن الجمعية العامة قد وافقت فقط على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن المسألة التي طلبتها صربيا، وأن هذا لا يعني أن الجمعية العامة وافقت، من خلال القرار الذي اتخذته، على موقف صربيا بشأن مركز كوسوفو^(٤٤٦).

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس بيانا^(٤٤٧) رحب فيه المجلس بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو^(٤٤٨)، وبينما أخذ في الاعتبار موقفي بلغراد وبريشينا من التقرير، رحب باعتزامهما التعاون مع المجتمع الدولي. ورحب في البيان أيضا بالتعاون بين الأمم المتحدة وسائر الأطراف الدولية في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وباستمرار جهود الاتحاد

أنحاء كوسوفو، ستقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بإعادة النظر في وجودها وفقا لذلك^(٤٤٩).

وأعاد وزير خارجية صربيا تأكيد موقف حكومته الراض لاستقلال كوسوفو. وذكر أيضا عددا من الحالات التي وقعت فيها هجمات أو تمييز ضد الصرب في كوسوفو. ومع ذلك، ففي الجلسة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلن أنه قد تم التوصل إلى تفاهم مع الأمين العام يقضي بتركيز الحوار بين صربيا والأمم المتحدة على ستة مواضيع ذات اهتمام مشترك وهي الشرطة، والمحاكم، والجمارك، والنقل والهياكل الأساسية، والحدود الإدارية، والتراث الصربي (مقترح النقاط الست)^(٤٤٩). وأعرب أيضا عن سروره للوفاء بـ”الشروط المعقولة“ التي وضعتها صربيا والمتمثلة في اتخاذ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موقفا حياديا من مسألة مركز كوسوفو وضمان عدم تكريس أي جزء من ولايتها لتنفيذ الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو. ولاحظ أيضا أن الجمعية العامة اتخذت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ قرارا^(٤٤٢) يحيل مسألة مركز كوسوفو إلى نظر محكمة العدل الدولية^(٤٤٣).

وتكلم السيد اسكندر حسيني بصفته وزير خارجية كوسوفو فقدم معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لتجسيد كل من المثل العليا والأهداف الواردة في دستور كوسوفو والاقتراح الشامل. ولاحظ أنه كانت هناك أيضا تحركات عملية، حتى من جانب البلدان التي لم تعترف رسميا باستقلال كوسوفو بعد، بشأن قبول جوازات السفر وإيجاد سبل لتقبل واقع كوسوفو المستقلة. وأعرب عن ثقته بأن

(٤٤٤) S/PV.5944، الصفحات ٩-١١؛ و S/PV.6025، الصفحات ٩-١١.

(٤٤٥) S/PV.6025، الصفحة ١٦ (جنوب أفريقيا).

(٤٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦ (المملكة المتحدة).

(٤٤٧) S/PRST/2008/44.

(٤٤٨) S/2008/692.

(٤٤٩) S/PV.5944، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6025، الصفحات ٢-٥.

(٤٤١) S/2008/354، المرفق.

(٤٤٢) لقرار ٦٣/٣.

(٤٤٣) S/PV.5944، الصفحات ٦-٩؛ و S/PV.6025، الصفحات ٥-٩.

البعثة بدور قوي، تعتقد السلطات في بريشتينا أن البعثة قد انتهت مهمتها. ومع ذلك فقد رصد وجود إقرار إلى حد ما بأن هناك مجالات يمكن لحكومة كوسوفو والأمم المتحدة أن يعملتا فيها معا على نحو مفيد^(٤٤٩).

وأعاد رئيس صربيا ووزير خارجيتها، في البيانات التي أدليا بها، تأكيد موقف بلدهما الثابت من كوسوفو ورفضهما لإعلان الاستقلال. ورحبا بإعادة تشكيل دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأعربا عن تأييدهما لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وأكدتا استمرار الحاجة إلى وجود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة على نظر محكمة العدل الدولية، أكدتا أنه ينبغي السماح للعملية القانونية بأن تأخذ مجراها بدون أي تدخل سياسي. وأشار وزير الخارجية بوجه خاص إلى التوقيع على بروتوكول التعاون في مجال الشرطة بين وزارة الداخلية الصربية وبعثة الاتحاد الأوروبي الذي يستند إلى أفضل ممارسات التعاون القائم منذ أمد طويل بشأن هذه المسائل مع شرطة بعثة الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى تحسن التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في مجالات أخرى، مثل تكثيف المدعين الخاصين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي تعاونهم مع المدعين العامين المعنيين بجرائم الحرب في صربيا بشأن القضايا الخطيرة، بما في ذلك قضية جرائم نزع الأعضاء البشرية التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو. ولاحظ أن السلطات في بريشتينا استمرت في عدم التعاون بشأن قضايا أخرى. وأخيراً، أعرب أيضا عن رفضه للانتخابات المحلية القادمة لأن شرعية العملية

(٤٤٩) S/PV.6097، الصفحات ٢-٥؛ و S/PV.6144، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6202.

الأوروبي لتعزيز المنظور الأوروبي لمنطقة غرب البلقان بكاملها، بما يسهم إسهاما حاسما في استقرار المنطقة وازدهارها.

٢٣ آذار/مارس إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٩: إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص
للأمين العام

في ٢٣ آذار/مارس و ١٧ حزيران/يونيه و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو.

وأوجز الممثل الخاص في إحاطاته الإعلامية التطورات في المنطقة وتطور أنشطة البعثة. وعموما، أشار إلى أنه على الرغم من أن الأوضاع ظلت مستقرة بوجه عام خلال الفترة، فالوضع في شمال كوسوفو يظل مسألة مثيرة للقلق، بحيث يمكن أن يفضي إلى زعزعة الاستقرار في مناطق أخرى من كوسوفو إذا لم يراقب باستمرار. وذكر أن البعثة قد ركزت جهودها على المهام الحاسمة التالية: معالجة شواغل الأقليات الطائفية من أجل تعزيز الثقة؛ وتشجيع الحوار والمصالحة؛ ومعالجة مسائل العلاقات الخارجية مع الدول غير المعترفة، بما في ذلك تيسير مشاركة كوسوفو في العمليات الإقليمية والدولية. وأشار إلى أن بعثة الاتحاد الأوروبي قد تولت المسؤولية التشغيلية الكاملة في مجال سيادة القانون في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبموجب السلطة العامة وفي ظل إطار الموقف الحيادي للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالعلاقات بين بلغراد وبريشتينا، أشار إلى عدد من المجالات المفتقرة للقدر الكافي من التعاون، ولا سيما مجالات الشرطة وقضايا التراث الثقافي والأشخاص المفقودين. وأخيراً، أشار إلى أن سلطات كوسوفو والسلطات الصربية على السواء تشعر بقلق متزايد إزاء كيفية تأثير تصرفاتها على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية إعلان كوسوفو للاستقلال. ونتيجة لذلك، أصبح دور البعثة المتمثل في تعزيز إيجاد حلول عملية أكثر صعوبة: فبينما تتوقع السلطات في بلغراد اضطلاع

التعاون بين بريشتينا وبلغراد. وأعرب عدة متكلمين عن استمرار انشغالهم بتواصل التوتر العرقي وعدم التعاون بشأن القضايا الرئيسية. وواصل متكلمون آخرون التأكيد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ملزما قانونا، وشددوا على أن دور البعثة لا يزال حاسما. وعلى وجه الخصوص، أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن رأي مفاده أن أي محاولة للتشكيك في كفاءة وصلاحيات بعثة الأمم المتحدة أو لاستبدالها بمياكل دولية أخرى في الإقليم غير مقبولة، لأنها ستكون مناقضة لنهج المجلس حيال إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وشدد على أن ممثلي بعثة الأمم المتحدة ينبغي لهم أن يشاركوا في كل اجتماعات بلغراد مع بعثة الاتحاد الأوروبي، وقال إن أي تقليص آخر للأفراد العاملين في بعثة الأمم المتحدة غير مقبول، لأنه يحد من قدرتها على الوفاء بالولاية التي أناطها بها المجلس. واسترعى انتباه المجلس أيضا إلى عدم مقبولية المشاركة التعسفية من ممثلي كوسوفو في المنتديات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة^(٤٥٢).

(٤٥٢) S/PV.6202، الصفحتان ٢٢-٢٤.

الانتخابية برمتها قد أحل بها من جراء عدم تنظيم هذه الانتخابات وفقا لإطار الموقف المحايد^(٤٥١).

ولاحظ السيد حسيني، الذي تكلم بصفته وزير خارجية كوسوفو، أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجالات بناء مؤسسات الدولة كما اعترفت بلدان أكثر بكوسوفو ووقعت الحكومة مواد اتفاق الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واشتكى من تدخل صربيا في جهود بلده الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الصرب في كوسوفو، حيث تدعم الهياكل الموازية في الشمال، وتثني أعضاء الطائفة الصربية عن الاندماج، وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات البلدية. واتهم صربيا أيضا بعرقلة مشاركة كوسوفو في الهيئات الإقليمية والهيئات الدولية الأخرى^(٤٥١).

ورحب العديد من أعضاء المجلس في تعليقاتهم بالانتهاء من إعادة تشكيل البعثة، وبالجهود الجارية لتيسير

(٤٥٠) S/PV.6097، الصفحات ٦-١٠ (رئيس صربيا)؛ و S/PV.6144، الصفحات ٦-١٠ (وزير خارجية صربيا)؛ و S/PV.6202، الصفحات ٥-١٠ (وزير خارجية صربيا).

(٤٥١) S/PV.6097، الصفحات ١٠-١٢؛ و S/PV.6144، الصفحات ١٠-١٣؛ و S/PV.6202، الصفحات ١٠-١٢.

الجلسات: قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٥٨٢١ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2007/768)	تعليقات حكومة صربيا على تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/7، المرفق)	المادة ٣٧ صربيا (الرئيس)	صربيا	
٥٨٣٩	رسالة مؤرخة ١٧	استنتاجات مجلس	المادة ٣٧	الأمين العام،	